الزراعة في العراق خلال العصر العباسي الأول (132-232هـ)

أ. سعاد محمد الجفال*

المقدمة

تعد الناحية الاقتصادية إحدى أهم الركائز التي تقوم عليها الدولة، فللاقتصاد دور فعال وتأثير كبير في مختلف المجالات سواء في النواحي السياسية أم الاجتماعية أم غيرهما.

والمجالات الاقتصادية متعددة ومتنوعة، من زراعية إلى تجارية وصناعية، ولكل منها خصوصيتها وأهميتها، لذلك اهتمت هذه الدراسة بالناحية الزراعية، وتحديداً في إقليم السواد (العراق) إبان العصر العباسي الأول (132-232هـ) نظراً لأهمية هذا الإقليم ودوره الفعال على جميع المستويات، والدليل على ذلك اتخاذ بني العباس مدينة بغداد حاضرة لدولتهم.

والجدير بالذكر أن الزراعة حظيت باهتمام كبير من قبل الخلفاء العباسيين الأوائل والذين يعتبر عصرهم هو الفترة الذهبية للدولة بشكل عام، وقد حاولوا وضع برامج للإشراف عليها وتطويرها، ومن هذا المنطلق تتناول الدراسة أحوال الدولة السياسية ودورها في توجيه دائرة الاهتمام إلى المجال الزراعي، مع استعراض للأراضي الزراعية وأنواعها، والوقوف عند طرق ووسائل استصلاح تلك الأراضي والكيفية التي تتم بها هذه العملية، ثم استخدام الرقيق للعمل فيها.

كما تتعرض لأنواع الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية، وأهم المحاصيل الزراعية، وأخيراً تدهور الأوضاع الزراعية لإقليم السواد، والبحث في أسباب ذلك التدهور، وتأثيره في الحالة الاقتصادية للبلاد بصورة عامة.

الأحوال السياسية إبان العصر العباسي الأول

1- انتقلت مقاليد الحكم من الأمويين إلى العباسيين، وجاء هذا الانتقال في أعقاب ظهور الدعوة العباسية إلى حيز الوجود -بعد أن كانت دعوة سرية إلى أن أتمت استعدادها للظهور والمواجهة- التي أنهت حكم الأمويين بانتصارها عليهم في معركة الزاب سنة 132هـ.(مصطفى،1973، ج1، ص155) (الطبري، (د.ت)، ج7، ص434).

*كلية الآداب – جامعة طرابلس

وصاحب هذا التحول السياسي، انتقال حاضرة الخلافة من دمشق إلى بغداد، وكان اختيار هذا الموضع الاستراتيجي مدفوعاً بأسباب أهمها قربها من أنصارهم، فضلاً عما يمكن أن تحققه حاضرة الدولة من تقدم اقتصادي أياً كانت طبيعته تجاري أو زراعي –حيث كانت توصف بخصوبة التربة لوقوعها بين نهري دجلة والفرات– وهذا ما حدث في مرحلة تالية، عندما أصبح المجتمع العباسي مجتمعاً زراعياً تجارياً، بعد أن كان أيام الخلافة الأموية مجتمعاً زراعياً حربياً.(العبادي، (د.ت)، ص55)

ويمكن القول أنه لولا الاستقرار السياسي الذي كانت تعيشه الدولة بفضل ظهور خلفاء أقوياء، أداروا دفة الحكم كما ينبغي، وحافظوا على استقرار الدولة، لما كان لهذه الدولة أن تنتج تلك الإبداعات في مختلف المجالات، وأنه لما كان للتجارة أو الزراعة أو غيرهما أن تنمو وتتطور بتلك الكيفية.

وقد انطوت هذه الدولة على تحولات اجتماعية واقتصادية، كان لها أثرها على المدى البعيد، وشهدت الأراضي التي انضوت تحت حكمها فترة ازدهار وبصفة خاصة إبان العصر العباسي الأول على مختلف الأصعدة.

ومن بين المجالات التي شهدت تطوراً ملحوظاً مجال الزراعة، التي استفادت من فترة السلم والاستقرار، وظهرت بين رعايا الدولة نزعة إلى التوسع في امتلاك الأراضي يرافقها في بعض الأحيان الاستقرار فيها.(الدوري، 1980، ص142)

الأراضي الزراعية وأنواعها

إن الاهتمام بالأراضي الزراعية وتصنيفها بشكل منظم يعود إلى زمن الخليفة عمر بن الخطاب، وتطور هذا الاهتمام والتصنيف أيام الأمويين والعباسيين، وكانت الأراضي تتنوع من أراضي خراجية وعشرية وصوافي وغيرها، وتخضع هذه الأنواع من الأراضي لقوانين وأحكام شارك القضاء والفقهاء في وضعها وذلك كالآتي:

1- الصوافي

إذا تتبعنا هذه الأراضي نجدها في الأصل اقطاعات لملوك الساسانيين وأبنائهم، وعندما فتحها المسلمون اعتبروها صوافي (جعفر، 1986، ص160)، فلما قامت الدولة الأموية تحولت تلك الأراضي إلى صوافي للخلفاء، وبوصول العباسيين إلى سدة الحكم أصبحت تلك الأراضي ضياعاً سلطانية،(الكروي ، 1984، ص149) وبذلك ترسخت فكرة ملكية الدولة لهذه الأراضي(الكاتبي، 1994، ص323) وبالتالي فإن ملكيتها تعود لبيت مال المسلمين، وأصبح للخليفة مطلق الحرية في التصرف فيها كيفما شاء.(جعفر، 1986، ص160) (الدوري، 1980، ص62)

2- أراضي الخراج

تطلق هذه التسمية على أراضي البلاد المفتوحة، والتي تم استغلالها من قبل المسلمين، الذين أخذوا في دفع ضريبة مقابل استغلالهم لها. كما أن أهل الذمة كانوا يدفعون ضريبة الخراج عن الأراضي التي بقيت بأيديهم.

وما يمكن ملاحظته أن هذه الأراضي بدأت تتقلص تدريجياً، لأن المسلمين امتنعوا عن دفع الخراج عنها، واكتفوا فقط بدفع العشر عن طريق الاحتماء بأحد المتنفذين أو ما يسمى بالإلجاء وبذلك تقل الضريبة، وبهذا أخذت أراضي الخراج تتحول تدريجياً إلى أراضي عشرية(الدوري، 1980، ص62). وأشهر الأراضي الخراجية في إقليم السواد هي أراضي الكوفة.(الاصطخري، 1961، ص58)

3- الأرض الموات

تعود هذه الأراضي إلى الفرد الذي يقوم بعملية استصلاحها وتعميرها، وتم تصنيف هذه الأرض من ضمن الأراضي العشرية، ومن استصلح هذه الأرض وعمرها فهي له، ويعتبر الخليفة عمر بن الخطاب أول من وزع الأرض الموات لإحيائها.

والجدير بالذكر أن أراضي واسعة في سواد البصرة والأرض التي حولها كانت من ضمن هذا النوع.(أبو يوسف، 1984، ص66)

4- الأرض العشرية

هي الأرض التي أسلم أهلها عليها سواء كانت للعرب أم العجم، كما يطلق على الأرض التي تكون غنيمة للمسلمين ويتم تقسيمها فيما بينهم، ويكون أهلها قد أسلموا، وإذا كانت أرض عشرية ويقطعها الإمام فإن المقطع يستمر في دفع العشر عنها.

ويمكن إضافة نوع آخر من الأرض إلى الأنواع السابقة وهي الأرض الميتة والتي أحياها المسلمون فهذه تكون عشرية ولا يجوز وضع الخراج عليها.(أبو يوسف، 1984م، ص62، 72)

5- الأرض الإقطاعية

منذ تولي الخلفاء العباسيون مقاليد الحكم ساروا في طريق منح الإقطاعات* الزراعية وإن لم يكن هذا النمط بجديد على الدولة الإسلامية، فإذا عدنا إلى الوراء قليلاً نجده نظام متعارف عليه منذ عهد الخلفاء الراشدين وإن ظهر بصورة ملموسة في عهد الخليفة عثمان بن عفان، وقوّى العباسيون هذا النظام وطبقه أول خليفة لهم وهو أبو العباس السفاح (132-136هـ) وكان يقصد من ورائه إرضاء مناصري الدعوة العباسية ومنح مكافأة عينية لهم، وكان الإقطاع في نظره أفضل مكافأة تقدم لأنصاره، فنراه يقطع

* الإقطاع، هو أن يقطع السلطان أرضاً لرجل فتصير ملكه، والملاحظ على الأراضي في العهد العباسي أنها تقع ضمن دائرة هذا النوع من الأراضي.

أبناء علي بن أبي طالب كرم الله وجهه –إقطاعات متعددة في خطوة على طريق المصالحة بينهم وبين البيت العباسي، كما منحهم أراضي واسعة كانت من أملاك الأمويين وتمت مصادرتها وأصبحت من أملاك الدولة أو ما اصطلح على تسميته بالصوافي،(الكاتبي، 1994، ص324) كما أقطع داود بن علي جميع السيبيين* .(جعفر، 1986، ص130)

وسار أبو جعفر المنصور على النسق نفسه بل توسع فيه، إذ لم تقتصر على رجال الدولة والجند والمقربين بل شملت الشعراء كذلك، إذ انطلق المنصور في منح الإقطاعات من أهل بيته فأقطع ابنه صالح ضيعة بالأهواز ".. أقطع المنصور صالح.. الضيعة وأمر له بالمال..".(الجهشياري، 1938، ص118) كما منح لمحمد بن الأشعث إقطاعاً بالكوفة يعرف بمحلة زُرارة، وأقطع نهر الأمير بواسط للعباس بن محمد بن علي،(الحموي، ج3، ص135/ج5، ص317) وكان لمحمد بن جعفر ثلاث ضياع أقطعه إياها المنصور بمدينة السلام،(البغدادي، (د.ت)، ج2، ص112) وإقطاعات سليمان بن مجالد والمهلهل بن صفوان وعمارة بن حمزة وغيرهم، وكل هذه الإقطاعات ببغداد وبالتحديد بأطرافها عندما تم بناء المدينة واتخاذها حاضرة للدولة.(البلاذري، ص290)

وكان للشعراء نصيب من تلك الإقطاعات فهذا الشاعر أبو دلامة يتم منحه وإقطاعه مائة جريب* عامرة ومثلها غامرة إضافة إلى خمسمائة جريب أخرى.(هارون، 1969، ج2، ص170-171.) (البغدادي، (د.ت)، ج8، ص492-493.)

وبوجه عام كانت إقطاعات المنصور على النحو الآتي: القواد داخل المدينة وبعضهم على أبوابها، بينما الجند منحوا ارباص المدينة، وأهل بيته كان إقطاعهم بأطراف مدينة بغداد.(اليعقوبي، 1960، ج2، ص374.)

وكما كان للمنصور عطاياه وإقطاعاته كان لخلفائه مثل ذلك، فابنه المهدي توزعت إقطاعاته في أنحاء مختلفة من الدولة انطلاقاً من سواد العراق وحتى الحجاز والقدس وغيرهما، ففي العراق وتحديداً في البصرة وهب لشعبة بن الحجاج ألف جريب،(الذهبي، 1981، ج7، ص211–212) وفي منطقة باب الشماسية لبغداد أقطع خالد بن برمك إقطاعاً عُرف بسويقة خالد، ومنح نصر بن مالك الخزاعي سويقة نصر بشرقي بغداد(الحموي، ج3، ص287–288)

أما هارون الرشيد فكانت إقطاعاته تتميز في بعضها أنها إقطاعات توطين تمثلت في بنائه مدينة عين زُربى التي تقع في الجانب الشرقي من بغداد وتحصينها ثم أنزل بها جند خراسان وأقطعهم بها

* السّيب والسائبة: الأرض المهملة.

* الجريب = 1366م^2

القطائع، وأقطع محال من الجانب الشرقي من بغداد لعباد بن الخطيب ثم صارت كلها للفضل بن الربيع،(الحموى، ج4، ص178، 355) واستمر الرشيد في سياسته هذه حتى أواخر أيامه، ففي مرضه الذي مات فيه أُقطع أموالاً كثيرة وضياعاً عديدة، وكان في طريقه إلى خراسان واشتد به المرض في طوس(المسعودي، ج3، ص366.).

وبتولي الخليفة المأمون (198–218هـ) واصل نفس النهج فمنح قصر أم حبيب بأكمله لأم حبيب بنت الرشيد،(الحموي، ج4، ص355) وأقطع وزيره الحسن بن سهل مدينة الصلح(نقلاً عن غيداء الكاتبي).

وخص الخليفة المعتصم (218–227هـ) جنده الأتراك بإقطاعات واسعة، إذ قام بتأسيس مدينة سامراء، ومنح إقطاعات لجنده إذ أقطع اشناس التركي وأصحابه المكان المعروف بكرخ سامراء، أما الفراغنة فقد أنزلهم بالموضع المعروف بالعمري والجسر(المسعودي، ج3، ص467).

ونهاية الحديث عن الإقطاعات ننوه إلى أن الإقطاع ينقسم إلى نوعين:

الأول، قطاع تمليك وللمالك حق الملكية الكاملة وحق وراثته وهذا النوع من الإقطاع يكون أصلاً من الأرض الموات.

أما النوع الثاني، فهو إقطاع استغلال وهذا النوع يكون في أراضي الصوافي ويعطي هذا الإقطاع بالإيجار أو الضمان.(اليوزبكي ، ص237)

استصلاح الأراضي الزراعية

عمل الخلفاء العباسيون على الاهتمام بالشؤون الزراعية من مختلف الجوانب، فجاء استصلاح الأراضي خطوة في طريق النهوض بالزراعة والرقي بها، وحتى يتسنى لهم تنمية موارد الثروة في بلادهم، ويضمنوا للدولة مورد اقتصادي ثابت.

بدأ الخلفاء العباسيون بالعمل في هذا الطريق باستحداث قنوات لري الأراضي بالعراق، إلى جانب تجديد القنوات القديمة، وقد أوصى الخلفاء العباسيون بضرورة الاهتمام بالأراضي الزراعية، وتعميرها، وجاء هذا واضحاً في وصية الخليفة أبو جعفر المنصور لابنه وولى عهده المهدي إذ يقول "عليك بعمارة الأرض"(اليعقوبي، ص393)، وقد استمر حرص الخلفاء على إتباع سياسة إصلاحية تجاه الأراضي الزراعية، فنجد الخليفة المهدي يأمر بحفر نهر الصلة بواسط، وترتب على حفر هذا النهر "أحيى ما عليه من الأرضين"،(ابن قدامة، ص130) واستمر هذا الاهتمام بالشؤون الإصلاحية فنرى المعتصم يواصل ما بدأ أسلافه، فكثرت في عهده "العمارة.. فاتسع الخصب وأقبلت الأرض"(المسعودي، (د.ت)، ج3، ص467) حيث تم

تجفيف المستنقعات، كما اتجهوا إلى تعمير الأرض والضياع،(ديورانت، ج13-14، ص107) واتجهوا إلى معالجة الأراضي الملحية، وقاموا بتحويلها إلى أرض صالحة للزراعة عن طريق غسل التربة.

على أن هذا الاستصلاح للأراضي شمل معظم أراضي الخلافة العباسية، ولكنه كان بصورة كبيرة السواد، لأنها مركز الدولة وبها حاضرتها، ومن خلال هذه الأعمال للخلفاء العباسيين الأوائل نلمس مدى أهمية هذا الجانب الاقتصادي للدولة العباسية التي أدركت منذ بداية قيامها قوة وفاعلية هذا الجانب في دعم واردات الدولة، ويمكن القول أن اختيارهم لأراضي السواد كمركز لدولتهم –حيث اتخذوا الكوفة والحيرة وهاشمية الأنبار في المرحلة الأولى، ثم اختيار موقع حاضرة الدولة في هذا النطاق نفسه وهي بغداد في مرحلة تالية– يدل على إدراك العباسيين لخصوصية هذه البلاد من الناحية الزراعية،(الأعظمي، 1985، ج5، ص239) لذلك سعوا إلى تحسين وسائل الري، وعملوا على التركيز على الأيدي العاملة، واتجهوا إلى توفيرها بشكل يغطي احتياجات العمل في الأراضي الزراعية.

تحسين وسائل الري

قام الخلفاء العباسيون ببذل جهود واسعة النطاق للرفع من مستوى الوسائل المتبعة في عملية ري الأراضي الزراعية، وعملوا على توسيع شبكات المياه، وبلغ من كثرة القنوات والأنهر أنها شكلت ما يشبه الشبكة، حتى أُطلق عليها اسم النواظم.(الكروي ، ص135.)

واتجه معظم خلفاء بني العباس إلى شق الأنهر والقنوات، واستحداث ما قدم منها، فهذا الخليفة أبو جعفر المنصور –الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للدولة العباسية– يوجه عنايته إلى حفر الترع والجداول، كما تم في عهده بناء عدد من الجسور، وتم تنظيم وسائل الإرواء في العراق، كما يأمر قائده أبا الأسود بحفر نهر عند البطحة فسمى ذلك النهر بأبي أسد نسبة إلى قائد المنصور،(البلاذري، ص288) وأمر أيضاً بحفر نهر في البصرة، وقد نسب إليه، إذ تعارف الناس على تسميته بنهر أمير المؤمنين، ثم وهبه لإبنه فصار يعرف بنهر الأمير، كما مُدت في عهده وبجانب بغداد قناة من نهر دجيل الذي يستمد مياهه من دجلة وتم وصلها بقناة أخرى يأتي إليها الماء من الفرات وذلك لري الأراضي حول بغداد.(الحموي، 1977، ج5، ص317) (الجومرد، ص363)

وجاء بعده ابنه الخليفة المهدي، فسار على النهج نفسه، إذ أمر بحفر نهر الصلة بواسط،(البلاذري، ، ص285.)(الحموي، ج5، ص321) واستمر العباسيون في نشاطهم بهذا المجال، فزاد الاهتمام في عهد الرشيد بالإصلاح الزراعي، وبشؤون المزارعين وأنشأت الدولة أعداد جديدة من القنوات، وتم التركيز على الأنهار والقنوات المتفرعة من دجلة والفرات، وكان العمل في البصرة مشابهاً له عما كان يجري في بغداد، وشملت الإصلاحات أيضاً الكوفة وجل مناطق العراق الأخرى.

ولم يكتف الخلفاء العباسيون بشق الأنهر والقنوات، بل عملوا على تنظيم عملها حتى يتسنى لهم الاستفادة من مياهها على الوجه الأكمل، وكما هو مرسوم لها، فبنوا القناطر –على تلك الأنهار– التي تولت مهمة توزيع المياه وتسهيلاً لعملية ري الأراضي الزراعية.

أما وسائل الري التي كانت تستخدم في تلك الحقبة الزمنية فإنها تنوعت بين السقي سيحاً، والسقي بالمطر، والسقي بالواسطة، والنوع الأخير استخدمت فيها آلات متباينة في التصميم فكانت منها الدولاب، والناعورة وغيرهما(الأعظمي، ص253-259).

وقد اشترك الفلاحون والمالكون في تطهير الأنهار، والدفع بعجلة الإصلاح الزراعي إلى الأمام، والملاحظ أن أراضي العراق جلها كانت تسقى سيحاً.

استخدام الرقيق للعمل بالأراضي الزراعية

تطلب استصلاح الأراضي، وإعادة تعمير الضياع، والتوسع في حفر القنوات استخدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، فكان الاتجاه صوب استخدام الرقيق لمثل هذه المهنة، خاصة بعد التوسع الإقطاعي الذي شهدته الدولة العباسية، ختم استخدام الآلاف من الرقيق وكانوا من الزنج والزط*.(الدوري، ص73).

فالزنج الذين يعملون في الأراضي هم قوم من العبيد السودان كانوا يقطنون أطراف البطيحة **،(الفندي وآخرون، (د.ت)، ج3، ص682) وقد اختلف المؤرخون في طريقة وصولهم إلى أراضي العراق، فالبعض يرى أنهم قدموا بأنفسهم،(دائرة المعارف ،ج3، ص687) بينما يقول آخرون بأنه قد تم شراؤهم وجلبهم –عن طريق التجار– من الشاطىء الشرقي لأفريقيا.(دلو، 1985، ص284)

وعلى كل حال فإنهم استخدموا للعمل في أراضي السباخ بجنوب العراق، وكانت من أصعب الأعمال، فهم يقومون بكسح السباخ وغسل التربة الملحية لتصبح صالحة للزراعة، كما عملوا في تجفيف المستنقعات، وكان هؤلاء الزنج في جماعات تزيد أعدادها عن الخمسمائة فرد في المجموعة الواحدة.(دلو، ، 1985م، ص284)

أما الزط فإن أصلهم يعود للهنود، وأول ظهور لهم في الأراضي العربية كان في أيام ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي في عهد الدولة الأموية، وقد جلب منهم أعداد كبيرة وأسكنهم بين واسط والبصرة أي ي منطقة الأهوار المعروفة بالبطائح.(المسعودي، 1981، ص223)

الضرائب المفروضة على الزراعة

* الزط هم قوم من هنود آسيا جلبوا للعمل بالأراضي الزراعية.

** البطيحة: أطلق العرق هذا الإسم على المسيل المتسع الذي على المجرى الأدنى للرافدين فيما بين واسط شمالاً والبصرة جنوباً.

كان اهتمام الخلفاء العباسيين بأمر الضرائب –وبصفة خاصة الزراعية منها كبيراً – لأنها مورد ثابت للدولة وكانت تلك الضرائب على النحو الآتي:

1- الضرائب المفروضة على المساحة

قبل الحديث عن الضرائب المفروضة على المساحة نقف عند مدلول نظام المساحة فنجد أنه يعني أن يكون هناك خراج مقرر معين على مساحة محدودة من الأرض، تجبيه الدولة في كل عام،(الريس، 1961، ص417) سواء زرعت الأرض أم لم تزرع.

وهذا النظام يعود أساس وضعه وإقراره إلى زمن الخليفة عمر بن الخطاب، وتحديداً سنة (21هـ) عندما أرسل رجلاً من رجاله هو عثمان بن حنيف الأنصاري إلى السواد لمسحه وأخذ خراجه، واستمر هذا النظام على تلك الوتيرة حتى عهد الأمويين الذين أجروا عليه بعض التعديلات التنظيمية أهمها تحديد مسؤولية وظيفة الخراج، إذ أصبح عامل الخراج مسؤول مباشرة أمام الوالي،(غيداء الكاتبي، ص134) وبتولي العباسيين الحكم بدأت مرحلة جديدة من التنظيمات الضريبية المتبعة في الدولة، وأبرز سمات هذه المرحلة هو اعتماد الخلفاء العباسيين على آراء الفقهاء وما قدمه وزرائهم وكتابهم من اقتراحات وآراء تنظيمية إصلاحية، ونرى هذه الآراء واضحة من خلال ما كتبه ابن المقفع في رسالة الصحابة والتي وجهها للخليفة المنصور، حيث يشير إلى أهمية الخراج ومدى تأثيره في أوضاع الدولة "ومما يذكر به أمير المؤمنين أمر الأرض والخراج، فإن أجسم ذلك وأعظمه خطراً وأشده مؤونة وأمر به من الضياع ما بين سهله وجبله ليس له تفسير على الرساتيق* والقرى،(ابن المقفع، (د.ت)، ص190) كما أشار إلى تذبذب الأسعار يؤثر سلباً على الخراج "وإن هذا الخراج لم يكن رائجاً لغلاء السعر فإن لا بد من الكساد، ..وأن دُرور خراج العراق بارتفاع الأسعار".(ابن المقفع، (د.ت)، ص178)

من خلال هذه الرسالة يتضح لنا أهمية الناحية الخراجية وتركيز الخليفة أبو جعفر المنصور اهتمامه بأمر الخراج وإصلاحه، ونظراً للأحوال السائدة في سواد العراق اتجه إلى محاولة إصلاحه وأمر بإعادة مسح السواد وضبط الأراضي المزروعة به ونراه يقلد "حماد التركي تعديل السواد".(الجهشياري، 1938، ص138.)

وما يميز نظام المساحة ما يضمنه من فوائد للدولة والفلاح على حدٍ سواء، فالدولة بتطبيق هذا النظام تضمن مورد ثابت للمصروفات، في حين فائدتها للفلاح تكمن في أن هذه الضريبة تبقى ثابتة وبالتالي فإن أية زيادة أو تحسين في الإنتاج تكون فائدته للفلاح بالدرجة الأولى، وأي خلل يكون ضرره

* الرستاق: اسم فارسي معرب وهو السواد، والسواد هو القرية، محمد الرازي، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د.ت)، ص242،320.

الأكبر على الفلاح أيضاً، ثم أن نجاح هذا النظام كان يعتمد أساساً على استقرار وثبات مساحة الأرض القابلة للزراعة والأسعار ووفرة الأيدي العاملة وأي خلل في هذه المقومات يؤدي مباشرة إلى خلل نظام المساحة.(العلي، 1983، ص.345)

وما يمكن ملاحظته أن هذا النظام لم يستمر بعد نهاية عهد أبي جعفر المنصور وتولى الخليفة المهدي سنة (158هـ) الخلافة إذ تم تحويله من نظام مساحة إلى نظام مقاسمة.

2- الضرائب المفروضة على المنتوج (المقاسمة)

وقد اصطلح على تسمية هذه الضرائب بنظام المقاسمة، وعند البحث عن معناه نجده يقوم على تقاسم الدولة والرعية ما ينتج من محصول بنسبة معينة دون اعتبار للمساحة.

وهذا النظام أمر بتنفيذه الخليفة المهدي (158-169هـ) بعد اقتراح قدمه له وزيره أبو عبيد الله معاوية بن يسار الذي "اخترع أمور منها أن نقل الخراج إلى المقاسمة"، (ابن الطقطقا، (د.ت)، ص.182) ويعدّ استحداث هذا النظام نقطة تحول مهمة أخذ فيها العباسيون مصلحة الفلاحين بالدرجة الأولى. وتم تطبيق خراج المقاسمة ووضعت له معايير ثابتة فكانت الدولة تأخذ نسبة معينة وكان هذا الخراج يؤخذ على النحو الآتي:

أ- الأرض التي تسقى سيحاً يؤخذ منها نصف الحاصل.

ب- الأرض التي تسقى بالدوالي* يؤخذ عنها الثلث.

ج- الأرض التي تسقى بالدواليب** فكان خراجها الربع.

د- الأرض التي تعتمد في ريها على الأمطار ويزرع بها الشعير والحنطة والذرة يؤخذ منها العشر.(أبو يوسف، ص53)

وشهدت الأرض التي تسقى سيحاً زيادة ملحوظة في الخراج بلغت ثلاثة أخماس، لكن الخليفة الرشيد (170-193هـ) أعاد الأمور إلى نصابها،(الطبري، ج4، ص622) (علي، 1981 ، ص365) محاولاً مد يد العون للمزارعين في مواصلة إعمار الأراضي وريها ونجح في تطبيق ذلك التخفيض في السواد وكان عمله هذا مؤرخاً في سنة (172هـ)؟ وجاءت التخفيضات التي أمر بها الخليفة المأمون (198-218هـ) مواصلة لسياسة العباسيين الإصلاحية فتم تخفيف الخراج إلى $\frac{2}{5}$ بدلاً من النصف في السواد وشمل أيضاً هذا التخفيف أراضي خراسان.(ابن الطقطقا، ص216) (العمري، 1984، ص352)

* الدوالي مفردها دالية وهي تشبه دولاب يشغله الرجال.

** الدواليب مفردها دولاب وتشبه الناعورة وهي الساقية عند العامة.

والجدير بالذكر أن هذا النظام –نظام المقاسمة– استمر حتى بداية عهد المقتدر بالله العباسي (295–320هـ).

وفي مقارنة بين النظامين نجد أن لكليهما إيجابياته إلى جانب السلبيات، فنظام المساحة يخدم المزارعين أكثر مما يخدم الدولة في حالة ارتفاع الأسعار ووجود مقومات أساسية يعتمد عليها كحالة الأرض ونسبة المساحة وثبات الوظيفة وأي اضطراب فيها لا يقدم فائدة للمزارعين في حين أن نظام المقاسمة يكون ذا فائدة للمزارعين إذا رخصت الأسعار، لأن الخراج في هذه الحالة سيكون على منتوج الأرض.

ونذكر في هذا السياق أن أبا يوسف قاضى هارون الرشيد كان من أنصار نظام المقاسمة لأنه رأى فيه النظام الذي يكفل الموازنة بين مصلحة الدولة والرعية.(أبو يوسف، ص48.)

3- الأراضي الملتزمة (الإلجاء)

ظهر هذا النوع من الأراضي الزراعية في العصر الأموي، ولكنه أصبح أوسع وأقوى نظام زراعي في الدولة العباسية، وهذا النوع يكون باحتماء صغار الفلاحين بأحد المتنفذين في الدولة سواء أكان أميراً من البيت الحاكم أم أحد الوزراء أم القادة العسكريين تحاشياً لعسف الجباة، ومحاولة التخلص من أداء ضرائب كبيرة، ويقوم صغار الملاكين في بعض الأحيان بتسجيل أراضيهم بأسماء أولئك المتنفذين(الدوري، ص63.).

ويقوم الملاكون الصغار بدفع جزء من الحاصل الذي تنتجه الأرض للحياة، وذلك بعد تسجيلهم في الدواوين التي أُنشئت لإدارة مثل الأراضي والتي في مرحلة من المراحل أصبحت تابعة لإدارة ضياع الخليفة.

والملاحظ أن هذه الأراضي يُدفع عنها ضريبة العشر فقط، وكانت النتيجة الزيادة في مساحة الأراضي العشرية وفي المقابل تقلص وتناقص الأرض الخراجية وبالتالي تناقص مقدار الخراج الوارد إلى خزينة الدولة(اليوزبكي، ص150.).

أراضي السباخ بجنوب العراق

وتعرف هذه الأراضي باسم البطائح وهي بجنوب العراق وتحديداً بين واسط والبصرة، وكان يعمل بهذه الأراضي الزنوج والزط، وهذه الأراضي في الأصل غير صالحة للزراعة ولكن تركيز جهود الدولة في تحويلها إلى أرضٍ صالحة للزراعة والإنتاج أدى إلى تنشيط العمل بها، لأن الخلفاء العباسيين لاحظوا أن المزارع المحيطة بها مهددة بالخراب وبتحولها إلى سباخ فاهتموا بمعالجتها وذلك بطرق تعددت وتباينت لخدمة هدف واحد وهو إعادة إعمارها واستصلاحها فتم كشط الطبقة الملحية من على وجه التربة

وجمع تلك الأملاح، كذلك تم التركيز على زراعة نباتات تتحمل درجة ملوحة عالية، إضافة إلى ذلك تمت معالجة هذه الأراضي عن طريق غسل التربة من الأملاح كما قاموا بزراعة الأرض سنة وتركها سنة أخرى بدون زراعة،(الكروي ، ص140.) واتجه الخلفاء العباسيون إلى تجفيف المستنقعات في البطائح واتبعوا معها نظام ترشيح دقيق(الرفاعي، 1973، ص290.).

المحاصيل الزراعية

نتج عن الاهتمام بالجانب الزراعي، واستصلاح أراضي السباخ، وإحياء أراضي الموات، زيادة في مساحة الأراضي الزراعية، وبالتالي زيادة عدد المحاصيل الزراعية وتنوعت المزروعات وأصبحت منطقة إقليم السواد (العراق) مزدهرة بالزراعة، وأصبحت الأراضي الممتدة بين الكوفة والبصرة زاخرة بالقرى والضياع، ويمكن حوصلة أهم أنواع المحاصيل الزراعية على النحو الآتي:

1- الحنطة

كانت تزرع بشكل كبير في السواد، وهذا النوع من المحاصيل يحتاج إلى وجود المياه بوفرة وهو ما كان متوفراً في إقليم السواد.

2- الشعير

شهد السواد زراعة الشعير، ويمكن القول أن واسط من أهم مراكز زراعة الشعير في هذا الإقليم.

3- الكروم والنارنج

والأخير من أنواع الفواكه التي زرعت في السواد في عهد الدولة الإسلامية.

4- التمر

كان السواد من أهم أقاليم الدولة العباسية في إنتاج التمر، ويعد التمر العراقي من أجود أنواع التمور، أما البصرة فهي أهم مركز لزراعة النخيل في العراق وتنتج منه أنواعاً مختلفة.(سرور، 1976، ص130-132)

تدهور الأوضاع الزراعية

إن الاهتمام الذي خص به الخلفاء العباسيون الزراعة جعل من هذا الجانب الاقتصادي مجالاً حيوياً وأسهم بصورة كبيرة وملموسة في ازدهار الدولة العباسية إبان العصر العباسي الأول، إلا أن الازدهار الاقتصادي مرهون باستقرار الأوضاع السياسية التي تنعكس سلباً أو إيجاباً على الناحية الاقتصادية، وهذا ما بدأ واضحاً في مطلع الدولة، ففي بداية الاستقرار السياسي، شهد ارتفاع للمؤشر الاقتصادي والحضاري والاجتماعي.

ولكن اضطراب الأحوال السياسية كان له مردوده السيئ، ففي فتنة الأمين والمأمون شهدت هذه الحقبة انصراف كلي للصراع السياسي حول كرسي الحكم وبالتالي إهمال لشؤون الدولة اقتصادياً، هذا في

مرحلة أولى، وفي مرحلة لاحقة كان لظهور حركات هدامة في الدولة مردود سلبي على الناحية الزراعية وتحديداً إبان ثورة الزنج واضطرابات الزط في منطقة الأهوار.

لقد بدأت اضطرابات الزط في عهد الخليفة المأمون وأدى إلى عدم استقرار في المنطقة ونتج عن ذلك الاضطرابات أن هددوا الموصلات بل عرقلوا حركة التجارة بين البصرة وبغداد، ألحق ذلك ضرراً كبيراً بتجارة الدولة العباسية وبصفة خاصة أهل بغداد، كما كان له صدى على صعيد آخر وهو الصعيد السياسي إذ أضعف نشاطهم وتطاولهم على الدولة العباسية من هيبة الخلافة، ولكن بتولي المعتصم كان أمر القضاء عليهم قد صدر، وأرسل إليهم قائده عجيف بن عنبة الذي هزمهم وتم نقلهم إلى عين زربى الثغر الشامي.(المسعودي، ص323) (ياقوت الحموي، ج4، ص178) (العلي، ص419.)

كما أدت الثورة التي أثارها الزنج إلى تدهور الأوضاع الزراعية فقد ظهر بينهم شخص يدعى علي بن محمد وأخذ في تحريضهم ضد السلطة الحاكمة والمطالبة بتحريرهم فتبعوه وثاروا وأدت أعمال الشغب التي أثاروها إلى تعطيل الأعمال الزراعية إهمال شؤونها، لأن هؤلاء الزنوج هم الذين يعملون في كسح السباخ كما أدت ثورتهم إلى جذب انتباه الدولة وتركيز جهودها بشكل كبير من أجل القضاء على ثورتهم، لأنهم أخذوا يهاجمون المدن مثل الأبله وأصبحوا يقفون على أبواب بغداد مما أدى إلى تعطيل التجارة كذلك.(ديورانت، ص114.)

وكان من آثار هذه الثورة إلحاق الدمار والخراب بمشاريع الري وهجرة أعداد كبيرة من أصحاب الأراضي العشرية لأراضيهم، مما أدى إلى حدوث تداخل كبير بينها وبين الأراضي الخراجية فيما بعد وهذا ترتب عليه ارتفاع في نسبة الضرائب التي كانت تجبى منها أصلاً.(السامرائي، 1986، ص111)

الخاتمة

مما تقدم نرى أن الزراعة في إقليم السواد (العراق) في العصر العباسي الأول، كانت تمثل الجانب المهم من الحياة الاقتصادية إبان هذا العصر ويمكننا الإطلاع على المستوى الاقتصادي الذي وصل إليه المجتمع الإسلامي، ودرجة التطور سواء للمستوى المادي أم المفاهيم الاقتصادية التي ترسخت في هذا العصر مثل مفهوم الصوافي وغيرهما.

ونلمس وبشكل واضح الدور الخطير للدولة في الحياة الاقتصادية ومسؤوليتها الكبيرة في هذا المضمار، واتضح لنا انه مادامت السلطة السياسية قوية وقادرة على تسيير دفة الحكم كما ينبغي فإن بقية الركائز الأساسية للدولة تسير وفق النهج الذي تريده السلطة الحاكمة، فمع قوة الخلفاء العباسيين السياسية كانت الأحوال الاقتصادية تسير في خط إيجابي منذ قيام الدولة وحتى عهد المعتصم، عندما ضعف سلطان الخلفاء بتدخل عناصر أجنبية في الحكم، وبدأ الاضطراب والتدهور يتسرب إلى المجال

الاقتصادي وبدأت الأوضاع الزراعية بالتدهور، وهذا يدل دلالة واضحة على أن كل ركن في الدولة مكمل للآخر فالسياسة بدون الاقتصاد لا يمكن لها الصمود طويلاً.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر الأولية

1-الطبري(د.ت). تاريخ الأمم والملوك؛ تحقيق محمد إبراهيم.- بيروت: دار سويدان، ج7.

2-شاكر مصطفى(1973) . دولة بني العباس.-الكويت: وكالة المطبوعات، ج1.

3-ابن إسحاق إبراهيم الفارسي الاصطخري (1961). المسالك والممالك؛ تحقيق محمد جابر، مراجعة محمد غربال.- القاهرة: دار القلم.

4-محمد بن يحي بن جابر البلاذري (ت 279 هـ) (1988). فتوح البلدان؛ لجنة تحقيق التراث.- بيروت: دار مكتبة الهلال.

5-أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255 هـ)(1969) . كتاب الحيوان؛ تحقيق عبد السلام هارون.- د-م : دار أحياء التراث العربي، ج2.

6-أبو عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري (ت 331 هـ) (1938). الوزراء والكتاب؛ حققه: إبراهيم الأبياري وآخرون.- لقاهرة : مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده.

7-أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463 هـ) (د.ت) . تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463هـ.- بيروت : دار الفكر، بيروت، ج4، 8، 9.

8-شمس الدين محمد الذهبي (ت 648 هـ) (1981) . سير أعلام النبلاء؛ تحقيق علي أبو زيد.- بيروت: مؤسسة الرسالة ، ج7.

9-أبو جعفر محمد الطبري (ت 310 هـ) (د.ت). تاريخ الأمم والملوك (224-310هـ)؛ تحقيق محمد إبراهيم.- بيروت: دار سويدان.

10- أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (ت 346 هـ) (د.ت) .مروج الذهب ومعادن الجوهر.- (د-م) : دار الأندلس للطباعة، ج3.

11- (1981) .التنبيه والاشراف._ بيروت: دار مكتبة الهلال.

12- أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي (ت 282 هـ) (1960) . تاريخ اليعقوبي.- بيروت: دار صادر ، مج 2.

13- محمد بن علي طباطبا ابن الطقطقا (ت 705 هـ) . الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية.- بيروت: دار صادر.

14- عبد الله ابن المقفع (ت 142 هـ) (د.ت). المجموعة الكاملة، رسالة الصحابة.- بيروت: دار العلم

15- يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف (ت 182 هـ) (1984). الخراج.- تونس: دار بوسلامة.

16- قدامة بن جعفر (ت 320 هـ) (1986). الخراج.- ألمانيا: معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية، مج 42.

17- ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت 627 هـ) (1977) . معجم البلدان.- بيروت: دار صادر، مج 3، 4، 5.

ثانياً: المراجع الثانوية

1-عبد الجبار الجومرد.(1956) هارون الرشيد دراسة تاريخية اجتماعية سياسية.- بيروت: المكتبة العمومية.

2-عبد العزيز الدوري (1980). مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي.- بيروت : دار الطليعة.

3-أنور الرفاعي (1973) .الإسلام في حاضرته ونظمه.- بيروت: دار الفكر.

4-محمد ضياء الدين الريس (1971) .الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية.- مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

5-أحمد مختار العبادي (د.ت). في التاريخ العباسي والأندلسي.- بيروت: دار النهضة العربية.

6-غيداء خزنة الكاتبي .(1994) الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري الممارسات والنظرية.- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

7-إبراهيم وعبد التواب شرف الدين الكروي (1984) . المرجع في الحضارة العربية الإسلامية.- الكويت: ذات السلاسل.

8-توفيق سلطان اليوزبكي(1988). دراسات في النظم العربية الإسلامية.- العراق: جامعة الموصل.

9-ترجمة محمد الفندي وآخرون. (د.ت) مقال "البطيخة" و"الزنوج" و"الزط" .- دائرة المعارف الإسلامية.- بيروت: دار المعرفة.

10- برهان الدين دلو (1985). مساهمة في إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي.- بيروت: دار الفارابي.

11- وول ديورانت (د.ت). قصة الحضارة "عصر الإيمان"؛ ترجمة محمد بدران.- (د.م): (د-ن).

12- أحمد رفاعي(1982). عصر المأمون.- القاهرة : دار الكتب المصرية.

13- محمد جمال الدين سرور (1976). تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق منذ الأتراك إلى منتصف ق 5.- بيروت: دار الفكر العربي.

14- علي سيد أمير (1981) . مختصر تاريخ العرب؛ ترجمة عفيف البعلبكي.- بيروت : دار العلم للملايين.

15- شاكر مصطفى (1973). دولة بني العباس.- الكويت: وكالة المطبوعات.

المقالات

1-حسام الدين قوام السامرائي (1986). "مجالات الضرائب على الأرض والإنتاج الزراعي" .- الحضارة الإسلامية، ج 2.

2-صالح أحمد العلي(1983)."الزراعة وأهل الريف" العراق في التاريخ.- بغداد: دار الحرية للطباعة.
3-عواد مجيد الأعظمي(1985). (الزراعة 15-656هـ/636-1258م) حضارة العراق،.- بغداد: دار الحرية، ج 5.
4-هشام صفوت العمري(1984). "الضرائب في عراق الأمس بين التراث والتطبيق".- مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، ع 13.